دول الخليج العربي وجدلية الأمن الاقليمي الصعب

ا.م.د محمد منذر جلال*

الملخص

تطرق البحث الى قضية الامن الاقليمي لدول الخليج العربي وماهي حدود هذا الامن والدول التي تدخل من ضمن المجال الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي ، وكيف كانت فرضية الامن الاقليمي تتجاذب دائما وبشكل طردي مع ما تمتلكه هذه الدول من مقومات داخلية من جهة ومع تلك الزيادة المتنامية لقوة دول الجوار الاقليمي من جهة اخرى ، ومن هذا المنطلق كانت دول مجلس التعاون الخليجي تدرك اهمية مقوماتها ومقدار التهديد الاقليمي لها ، فهي تتحرك انطلاقا من هذه الواقعية (لتعزيز وبناء أمن جماعي) تقوده المملكة العربية السعودية بالدرجة الاساس وبالتعاون مع مجموعة من القوى الاقليمية لموازنة التهديد الايراني الذي ظل هاجسا يؤرق تطلعاتها اضافة الى ادواره الاقليمية التي اضطلع بها وجعل من مسألة تحقيق امنها الجماعي مسألة غاية في التعقيد .

Abstract

The papers discussion the issue of regional security for the Arab Gulf states, what are the limits of this security and the countries that fall within the regional sphere of the countries of the Gulf Cooperation Council, and how the premise of regional security was always attracted in a direct way with what these countries possess in terms of internal components on the one side and with the growing strength of states The regional neighborhood on the other side, and from this standpoint, the Gulf Cooperation Council countries were aware of the importance of their components and the extent of the regional threat to them. They are moving on the basis of this realism (to strengthen and build collective security) mainly led by the Kingdom of Saudi Arabia and in cooperation with a group of regional powers to balance the Iranian threat that

* الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية

He remained an obsession that haunted its aspirations, in addition to his regional roles, and made the issue of achieving its collective security an extremely complex issue.

الكلمات المفتاحية : امن الخليج العربي(Arab Gulf security)، الأمن الاقليمي (regional security)، الامن الجماعي (Collective security)، الردع النووي (nucleardeterrence).

المقدمة :

بات أمن الخليج العربي محطة لاهتمام الباحثين نتيجة للخلافات الداخلية ، والتهديدات الخارجية التي اضحت السمة الابرز لعلاقات هذا المحيط الجغرافي المتعدد التكوينات ، خصوصا وان هذه المنطقة تمتاز باهمية ثرواتها ومواردها التي تتحكم باستراتيجيات العالم ، وتفاعل امنها مع أمن مناطق محيطة بها (امن البحر الاحمر وامن البحر المتوسط وامن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب) ، وهذه الاهمية الاستراتيجية حملت معها هواجس امنية متعددة استمرت منذ ازمات الحدود ومشاكلها التي اوجدها الاستعمار البريطاني مع بواكير استقلالها ، وصولا الى ما مرت به المنطقة من ازمات عسكرية (الحرب العراقية الايرانية ، ولد معها مجلس التعاون الخليجي كمنظمة خليجية امنية بتاريخ 25 ايار 1980 ضمت دول الخليج الست، الغزو العراقي للكويت (والذي اوجد قوات عسكرية كبيرة العدة والعدد في دول الخليج وانتج قواعد عسكرية ثابتة لها ، الاحتلال الامريكي للعراق) ، وهذا الاخير غير احداث المنطقة على اعتبار انه اجهض خصما اقليميا كان يمثل الى مدى قريب مصدا امنيا وعسكريا لدول الخليج تجاه غيرها من دول الجوار الاقليمي من جهة ، ومن جهة اخرى فسح المجال لهذه القوى بأن توسع نفوذها العسكري والامني لتصبح مهددة وبشكل مباشر لأمن دول الخليج العربي واستقرارها الداخلي . والذي يعاني في الاصل من جملة ازمات معقدة ولا يمكن تجاوزها بسهولة .

مشكلة البحث :هنالك العديد من الاشكاليات ما بين دول الخليج العربي وجوارالمنطقة الاقليمي وتحديدا تركيا وايران واسرائيل فتركيا التي تحاول ان تستثمر نفوذها الدائم اقتصاديا على دول الخليج العربي مع تداعيات العثمنة الجديدة ، يقابله تهديد اكثر شراسة من قبل ايران التي تعد دول الخليج العربي مصدرا مهددا لامنها تحاول فرض السيطرة عليه بكافة المجالات اضافة الى جملة المشاكل العالقة ما بين الطرفين . وانتهاءا بأسرائيل التي تنظر الى المحيط العربي ككل مصدرا مهددا لأمنها القومي . لذا

فالبحث ينطلق من تساؤل رئيسي (كيف تستطيع دول الخليج العربي من تحقيق الردع والتوازن العسكري في ظل بيئة امنية اقليمية معقدة) .

اسئلة البحث:

ماهية الامن ببعده الاقليمي لدول الخليج العربي ؟

ماهي مقومات القوة لدول الخليج العربي قياسا باطرافه الاقليمية ؟

ماهي مستويات الامن الاقليمي الخليجي ؟

ماهي طبيعة التوازنات الاستراتيجية التي تفرضها بيئة دول الخليج الاقليمية ؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها ان موضوع العلاقات بين الاطراف الاقليمية ودول الخليج تحدده البيئة الامنية والعسكرية للمنطقة والتي اضفت سباقا تسليحيا دائما لمعادلة القوة بين كفي العلاقة من جهة وتاثير القوى الدولية من جهة اخرى .

وانطلاقا من ذلك سيتم تقسيم محاور البحث الى الاتي :

اولا : مفهوم الامن الاقليمي لدول الخليج العربي .

ثانيا : مقومات القوة الخليجية والاقليمية .

ثالثا :مستويات الامن الاقليمي الخليجي .

رابعا : التوازنات الاستراتيجية ومستقبل التحالف الخليجي

اولا: مفهوم الامن الاقليمي لدول الخليج العربي

ان مفهوم الأمن الإقليمي له تقليد طويل في العلاقات الدولية ويُفهم على أنه حماية مطبقة بشكل فعال لنظام العلاقات المتبادلة بين دول المنطقة ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية . [1] وقد ظهرت الاقليمية والتعاون الاقليمي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واضحت

[1] Amitev Ashavya ,Human security : East versus west , International journal , Vol 56 , No 3 , Summer ,(2001), p442.

تمثل مبدءا مهما لظهور المنظمات والتحالفات الاقليمية والتي كانت اهدافها عسكرية وامنية لحماية اقليم معين . [2]

هذه النظرة وعلى الرغم من اقتصارها على الجوانب الامنية والعسكرية (الكلاسيكية) في تناولها للأمن ، الا انها لا تمثل الا بعدا وحيدا ، كون المراد هنا هو زيادة التسليح وعدة القوة العسكرية ، فالتاريخ يسعفنا بأمثلة كثيرة لسباقات تسليح اضعفت الجوانب الامنية لاقليم ما اكثر مما ساهمت في تقويتها ، فهذه الرغبة بحد ذاتها تثير حفيظة الاخرين اي الدول المجاورة برغبتها ايضا بزيادة قدراتها العسكرية والتسليحية كون عامل التهديد يصبح عاملا ملحا لا مفر منه وهنا يشابه (سلوك الدول سلوك الافراد) من حيث تحسس الخطر والتوجه نحو الوحدة والتماسك لدرءه .[3]

ما يولد لدينا حالتين الاولى سباقا عسكريا (تسليحيا) ما بين دول الاقليم نفسها ، والثانية سباقا خارجيا تحفظيا من قبل دول الجوار لهذا الاقليم ، وفي الحالتين يؤدي الى اضعاف الاقليم المعني وادخاله في حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني . وهو ما حذا بالكثيرين لايجاد تعريف موحد وشامل لكل الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للامن ، فهذا (محمد السعيد) يتناول الامن الاقليمي في "دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية" والذي حدد فيه أطراف الصراع داخل الأقاليم عمومًا بين ثلاث قوى وهي القوة التدخلية والتي تسعى لتعزيز نفوذها في الإقليم والقوة المناوئة والتي ترى في ذلك التدخل تحديًا لأمنها القومي، أما القوة الثالثة فهي الموازنة والتي تعمل على الحيلولة دون بلوغ الصراع حد حافة الهاوية " [4].

وقد قدم (تريجر وكرننبرج) تعريفا للامن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية" .[5] وقد شاب هذا التعريف الغموض ايضا كما يتناوله باري بوزان بسبب التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة

---

[2] Alyson J.k BAILES AND Andrew Cottey, Regional security cooperation in the early 21 ST century (1992) published on net : 12-3-2005.،تاريخ الزيارة الالكتروني (12-12-2019).

[3] منشورات الامم المتحدة ، الحماية القانونية الدولية لحقوق الانسان في النزاع المسلح ، مكتب المفوض السامي –حقوق الانسان ، نيويورك وجنيف 2012 ، ص15-16.

[4] اشرف محمد كشك ، معركة الامن الاقليمي ..رؤية استراتيجية ، جريدة اخبار الخليج ، العدد 15638 ، الجمعة 15 يناير 2021 ، ص4.

[5] Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها .[6]

وعلى الرغم من ارتباط هذا التعريف بالقيم فأنه يعبر عن موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها ، ونبذ القيم الاخرى التي تحط من مكانة الدولة ، وفي هذا السياق يفهم الأمن لدول الخليج العربية بقدرته على حماية ثرواتها الوطنية من جهة والمحافظة على منظومتها القيمية من جهة اخرى ، بحيث تكون عاملا مساندا وليس معرقلا فدول مجلس التعاون الخليجي تتميز عن بقية المنظومات الاقليمية الاخرى بتماسكها الاجتماعي وقيمها وعاداتها المتشابهة ، ما ينعكس وبشكل مباشر على ضمان نوع من الاستقرار الداخلي الذي ينعكس على الجوانب الامنية . [7]

كما ان تحقيق امن دول مجلس التعاون الخليجي يعتمد بالاساس على حالة التغيير والتطور الداخلي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون الاعتماد على التطور المستورد من الخارج سواء على صعيد (الأفراد او المؤسسات) ، اي بناء سياسات عامة داخلية قوية تستطيع ان تكون حاجزا قويا امام تلك المخاطر الخارجية . وقد ازداد الاهتمام بالامن الاقليمي لدول الخليج العربي واصبح ضرورة ملحة بعد احتلال العراق عام (2003) ، فقد مثلت مبادرة أسطنبول التي طرحها حلف الناتو عام (2004) الخطوة العملية الملموسة نحو هذا التوجه . على اعتبار ان بناء شراكات واطر امنية تعاونية تعزز من امن دول الخليج . وعليه يمكن ايجاز اهم الاسباب التي جعلت من الأمن الاقليمي لدول الخليج ضرورة ملحة ، بما يلي : [8]

- غياب قوة العراق الاقليمية الموازنة لدول الجوار الخليجي .
- المشاكل الداخلية لدول الخليج فيما بينها بقضايا تتعلق (بالمياه ، الحدود الطبيعية ، الابار النفطية ، ظاهرة الحدود المسيجة) .
- سباق التسلح الذي ادخل دول الخليج في دوامة توازن التسليح مع دول الاقليم الاخرى وخصوصا ايران .

---

[6] Barry Buzan, People, States and Fear (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983), PP 6-10

[7] بان علي المشهداني ، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي التحديات والحلول ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 24 ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2013 ، ص3.

[8] جبار خير الله العقابي ، سباق التسلح في منطقة الخليج العربي واثره في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الدفلع الوطني ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، 2020 ، ص72 -73 .

- ظهور ظاهرة التطرف الديني سواء في بيئة بعض دول الخليج الداخلية او حتى في البيئة الخارجية العابرة لحدودها والخوف من انتقاله اليها .
- تعد ازمة الملف النووي الايراني احد اهم مصادر التهديد لامن دول الخليج ، وما تتركه حالة فشل المفاوضات للاتفاق النووي (5+1) على منطقة الخليج خاصة .
- الدور الامريكي في منطقة الخليج العربي ، وترتيباته الامنية التي تتعلق بضبط كلا من (الوضع الداخلي في العراق ، التهديد الايراني لبيئة المنطقة ، الجماعات المتطرفة).
- اسرائيل وما لها من ترتيبات امنية في منطقة الخليج وبالشكل الذي يقوض التهديد الايراني والجماعات المساندة له .[9]

وعليه كانت فرضية الامن الاقليمي تتجاذب دائما مع جملة الاسباب الملحة التي تم ذكرها وهي تعمل بشكل طردي مع ما تمتلكه دول مجلس التعاون الخليجي من مقومات داخلية من جهة ومع تلك الزيادة المتنامية لقوة دول الجوار الاقليمي .

ثانيا : مقومات القوة الخليجية والاقليمية .

ان مقياس قوة الدولة ، او حجم قوة تحالف ما يعتمد على ما تمتلكه دول الجوار من مصادر للتهديد بحيث يجعل مقومات الجميع في خطر ، وامكانية استهدافها وارد للغاية حتى وان لم يكن استهدافا جمعيا يشمل كل مصادر القوة ، ومن هذا المنطلق كانت دول مجلس التعاون الخليجي تدرك اهمية مقوماتها ومقدار التهديد الاقليمي لها ، فهي تتحرك انطلاقا من هذه الواقعية (لتعزيز وبناء أمن جماعي) تقوده المملكة العربية السعودية بالدرجة الاساس [10]،

واذا ما اخذنا المملكة العربية السعودية كونها الدولة الاكبر في مجلس التعاون الخليجي كمقياس مع غيرها من الدول الاقليمية الاخرى ، كما هو موضح في الجدول رقم (1) .

سنجد فارق القوة المسبب لاختلالات جوهرية تعاني منها ليس فقط المملكة السعودية بل كل دول الخليج العربي الاخرى.

[9] John Stenbach , The Israeli nuclear weapons program , In nuclear energy in the Gulf , Abu Dhabi , The Emirates center for strategic studies and research ,2009, p215.

[10] Kristian Ulrichsen . Internal and external security in the Arab Gulf states , Middle East policy , Vo 1 , 16 ,No 2 , 2009 , p40.

جدول (1)

مؤشرات القوى الاقليمية المحيطة بدول الخليج العربي مقارنة بالمملكة العربية السعودية

(اكبر دول الخليج العربي)

التسلسل	مؤشرات القوة	تركيا	ايران	أسرائيل	السعودية
1	القوة البشرية عدد السكان (مليون نسمة)	74,526,000	79,926,270	7,412,180	27,236, 156
2	القوة الاقتصادية –الدخل المحلي (مليار دولار)	851,000	440,000	351,000	732,747
3	القوة العسكرية (المرتبة العالمية)	(9) عالميا	(13) عالميا	(16) عالميا	(26) عالميا
4	ترتيب الردع النووي	لا تمتلك قوة نووية	لا تمتلك قوة نووية في الوقت الحاضر ولكنها تسعى لامتلاكها	تمتلك قوة نووية	لا تمتلك قوة نووية
5	تسلسل هشاشة الدولة المرتبة والدرجة لعام 2018	المرتبة (58) الدرجة (82,2)	المرتبة (52) الدرجة (84,4)	المرتبة (66) الدرجة (78,5)	المرتبة (99) الدرجة (70,2)

المصدر : جبار خير الله العقابي ، مصدر سبق ذكره ، ص24.

وبمجرد النظر الى الجدول اعلاه ،نجد ان اكبر مصدرللتهديد الداخلي لدول الخليج هو مشكلة الخلل في التركيبة السكانية ، وهذا الخطر يحمل اتجاهين ، الاول داخلي يتمثل في نسبة الوافدين الى اجمالي السكان ، كما مبين في الجدول رقم (2) وهو ما يمثل قنبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في اي وقت على

اعتبار نسبة ازديادهم تمثل مصدرا لتهديد الامن الداخلي [11].

خصوصا وان العديد من هؤلاء الوافدين قد تورطوا بأعمال شغب ومظاهرات واصبحوا مصدرا للتهريب ، وغسيل الاموال ، وتجارة البشر والمخدرات .[12]

والاتجاه الثاني يتمثل في الفجوة السكانية الكبيرة مابين السعودية التي تمثل اكبر بلدان الخليج من ناحية التعداد السكاني ومابين تركيا وايران ، وهو ما ينعكس بشكل طبيعي على حجم القوات المسلحة ونوعية التسلح فيها ، ما يجبر المنطقة على الدخول في سباق تسلح يثقل كاهلها من جهة ويدخلها في معادلات امنية وعسكرية صعبة ومعقدة من جهة اخرى .

جدول (2)

نسبة غير المواطنين من اجمالي السكان لعام 2018

التسلسل	الدول	نسبة الاجانب لعدد السكان
1	السعودية	%37.8
2	عمان	%43.9
3	البحرين	%54.1
4	الكويت	%69.7
5	قطر	%87.3
6	الامارات	%88.5

المصدر : مركز ابحاث الخليج والمختبر الاعلامي في الامارات لعام 2018 ، مصدر سبق ذكره ، ص 1.

اضافة الى التفاوت الواضح في الامكانيات الاقتصادية مابين تركيا والسعودية في حين ان اجمالي الدخل المحلي (لاسرائيل) مرتفع جدا قياسا بعدد السكان الكلي لها ، اما ايران فهي ثالث اكبر دخل محلي في الاقليم الا ان وضعها الاقتصادي لا يشابه منافسيها الاخرين في الاقليم ، فهي تتبنى سياسة دعم فواعل اقليمية من غير الدول كأنصار الله (الحوثيين) في اليمن ، وحزب الله في لبنان ، والعديد من فصائل المقاومة في سوريا ، وهو ما يشكل ثقلا اقتصاديا على الناتج القومي للبلد ولدخلها المحلي ، اضافة الى حجم العقوبات الاقتصادية المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الاوربية والتي

[11] دراسة احصائية منشورة عن مركز ابحاث الخليج والمختبر الاعلامي في الامارات ، 2018، تاريخ النشر (2020/1/30) ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2021/2/10) ، Arabic.rt.com ، ص1.

[12] Fred , Lawsen , Transformations of regional economic governance in the gulf cooperation council, center for international and regional studies , Occasional paper , No 10 , 2012 , p7.

ادت الى انكماش الاقتصاد الايراني الى مانسبته 6% .[13]

كما ان دلالة القوة العسكرية تحمل فارقا واسعا مابين دول الخليج وجوارها الاقليمي فتركيا مثلا التي تحتل المرتبة الاولى في هذا المحيط الجغرافي ، فهي تحتل المرتبة (9) على مستوى العالم ، بينما جاءت ايران بالمرتبة (13) ، وهي مرتبة متقدمة الى حد ما ، في حين جاءت (اسرائيل) بالمرتبة (16) في حين نجد السعودية بالمرتبة (26) وبالتالي فهي تبتعد عن اقرب منافسيها (اسرائيل) بعشرة مرتبات ، وهذا الامر من شأنه ان يثير القلق لدى دول الخليج العربي ويجعلها تتسابق نحو التسليح وزيادة قدراتها العسكرية لردم هذه الهوة الواسعة ما بينها وبين منافسيها الاخرين وتحديدا ايران .[14]

أما فيما يخص التهديدات النووية فأذا استبعدنا (اسرائيل) التي تمتلك مقومات الردع النووي في المنطقة، ودخول اغلب دول الخليج العربي في مفاوضات (تطبيع وسلام بدأتها قطر وعمان بمعاهدات تجارية عام 1996وصولا الى اتفاقيات ابراهيم 2020 التي عقدتها الامارات والبحرين) معها فأن المهدد الاكبر لها يكون ايران .

فهي تمتلك برنامجا نوويا متطورا نسبيا ، وقادرا على انتاج اليورانيوم المنخفض المخصب ، والذي قد يؤدي حسب اعتقاد اغلب دول مجلس التعاون الخليجي الى امتلاك السلاح النووي ، وحالة الغموض المحيطة ببرنامج ايران النووي كانت وعلى الدوام محل للشك والخوف ، اضافة الى امتلاكها للاسلحة الكيميائية والبايلوجية وقدرات صاروخية بالستية متنامية وكبيرة [15]، تستطيع بها استهداف مواقع عسكرية او حيوية في دول الخليج العربي وبكل سهولة على شاكلة الهجمات الصاروخية التي تعرضت لها القواعد الامريكية في العراق بصواريخ بالستية في قاعدتي الانبار(غرب العراق) واربيل (شمال العراق) واسفرت عن اصابات بليغة في صفوف القوات الامريكية .[16]

ويعد احتلال العراق نقطة تحول امني في منطقة الخليج العربي ، فاضافة لخروج العراق كفاعل اساسي من المعادلة الاقليمية الامنية التي كانت تعتمد عليها دول الخليج العربي بشكل كبير، فقد مثل وجود قوات اجنبية تحدي اكبر لهذه الدول ما اضطرها الى عقد اتفاقيات امنية مع الولايات المتحدة

---

[13] احمد مصطفى ، بعد العقوبات الاقتصادية الامريكية .. هل يصمد الاقتصاد الايراني ، مقال الكتروني منشور على موقع الاندبندنت العربي ، الاثنين 23 سبتمبر 2019 ، Independentarabia.com ، ص2 .

[14] جبار عبد الله العقابي ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

[15] ايمن الدسوقي ، معضلات الامن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي ، مجلة سياسات عربية ، القاهرة ، العدد (10) ، ايلول /سبتمبر 2014 ، ص59.

[16] Martines , Luis , Iran lanches missiles into US air bases in Iraq : US official , ABC news , 8 April , 2020 , p1.

الامريكية ، ايمانا منها وتحديدا المملكة العربية السعودية ان هذا الامن لا يمكن ان يتحقق دون مسؤولية جماعية (دولية) .

وعلى الرغم من وجود ما يعرف (بقوات الجزيرة) ، هذا الكيان العسكري الذي تشكل بعد سنة على تأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1982 ، ليكون تحالف امني مهمته الدفاع عن دول مجلس التعاون ، الا انه لم يستطيع ان يقوم بدوره الامني الكامل قياسا لتحديات البيئة الاقليمية وعلى رأسها تنامي قوة ايران العسكرية والتسليحية .[17]وزيادة التدخل التركي في شؤون بعض دول الخليج وغير الخليج العربية .

وقد انطلقت الولايات المتحدة على فكرة مفادها في التعامل مع امن دول الخليج العربي ان هذا الكيان لابد وان يرتبط معها باتفاقيات امنية مشتركة ومتعددة ، لمعادلة فارق القوة عبر التسليح المستمر لتعويض فارق القدرات ما بينها وبين القوى الاقليمية الاخرى وتحديدا ايران ، وادخال طرف اخر وبقوة ليعادل الكفة وهي تركيا كونها ذات اغلبية مسلمة وتختلف مذهبيا عن ايران فضلا عن كون حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم) يجد ان عمق تركيا الاستراتيجي هي الدول العربية الاسلامية ولا يتعارض مع طموحهم بالانضمام الى الاتحاد الاوربي .[18]

إن بداية العلاقة على الصعيد المؤسسي فيما بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي تمتد إلى "الاتفاق الإطاري بين الجمهورية التركية والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي حول التعاون الاقتصادي الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 30 أيار/مايو 2005 في مدينة المنامة.

وقد تم توقيع مذكرة تفاهم مابين الطرفين في جدة بتاريخ 2 ايلول 2008 ، وقد مثلت اهمية كبيرة على الصعد التالية :[19]

- ان التوقيع على مثل هذه المذكرة يمثل اساسا للحوار الاقتصادي ، وخطوة نحو تحقيق سوق تجارية مشتركة (منطقة حرة) ما بين الجانبين .
- ان التوقيع على هذه المذكرة جاء في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة نحو الشرق الاوسط

---

[17] Reyadh , Alasfoor , The gulf cooperation council : Its nature and achivements , A political analysis of regional integration of the GCC states 1979-2004 , Land political studies 149 , Sweden , Land University , 2007 , p122.

[18] احسان هادي ، العلاقات الايرانية السعودية بعد عام 2003 ، ط1 ، مكتبة البصائر ، بيروت ، 2013 ، ص77.

[19] شحاتة محمد ناصر ، تركيا ودول الخليج العربي الافاق والصعوبات ، مقال الكتروني منشور في موقع مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، https://www.ecssr.ae/reports_analysis/ ، تاريخ النشر 21 سبتمبر 2008 ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2021/2/19) ، ص1.

لتعظيم دورها الاقليمي ، وتحاول ان تلعب دور الوسيط في حلحلة قضية البرنامج النووي الايراني وهو ما يمثل القلق الاكبر لايران .

- ان دول الخليج العربي تبدو مرحبة بدور تركي موازن للدور الايراني ونشاطاته في دول متعددة مثل (اليمن ، العراق ، سوريا ، لبنان).

وبالنسبة لتركيا فهي مهتمة للغاية بهذا التحرك لكونها تنظر الى دول الخليج العربية من مقاربة ثلاثية (الاستثمارات الخليجية ، سوق مهمة للمنتجات التركية ، عنصر الموازنة مع الجارة ايران).

ثالثا : مستويات الامن الاقليمي الخليجي .

بطبيعة الحال تتأثّر دول الخليج، بجميع الأزمات التي تحدث في محيطها الاقليمي لما لها من اهمية استراتيجية ، حيث حددت الاحداث التي رافقت الصراع العربيّ – الإسرائيليّ، إلى الخلاف الغربيّ – الإيرانيّ حول البرنامج النوويّ لإيران، وما انتجته تلك التحولات في النظم السياسية العربية نتيجة لثورات الربيع العربي ، والحرب على الإرهاب والحملة الدولية للقضاء على تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية "داعش"، إضافة إلى تنامي الصراع الطائفيّ الشيعيّ – السنيّ، وتمثّلاته في البحرين والعراق وسوريا ولبنان، والأزمات المحتملة والمتكرّرة لتصدير النفط، وتقلبات أسعاره، نتيجة الحرب في ليبيا، وغيرها من الدول النفطية التي تعرف صراعات وأزمات سياسية. المستويات الامنية لدول الخليج وجعلت معها مفهوم الامن يرتبط بمستوى التحدي ومصدر التهديد من جهة وامكانية تحقيق الردع لأي اعتداء يهدد التعاون والتكامل الخليجي .[20]

وبالتالي فأن مفهوم الامن يرتبط هنا بمقدار الاستجابة للتحديات الاقليمة والدولية وامكانية المواجهة ، وعليه يمكننا ان نحدد مستويات الامن الوطني الخليجي بالاتي : [21]

اولا : المستوى الاقليمي الفرعي .

وهنا يقصد به مجموعة الدول المكونة لمجلس التعاون الخليجي ودول محيطها الجغرافي التي تلعب دورا مؤثرا في التوازنات العسكرية التي تحدد شكل وصيغة امن دول الخليج ، فمقولة تحقيق الامن تنطوي على ابعاد تحقيقه بين دول مجلس التعاون ودول الجوار الجغرافي القريبة والبعيدة ، بما في ذلك الحدود الجغرافية العربية المحيطة بدول الخليج كالعراق واليمن وايران وباكستان وافغانستان ويعتقد البعض

[20] خالد شمس عبد القادر، التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، الانجاز والعقبات، ملفات مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات – أبريل / نيسان 2014 – ص. 25.

[21] جمعة عبد الله الحاج ، مستويات الامن الوطني الخليجي ، مقال الكتروني منشور على موقع العربية للبحوث والدراسات ، 11 يونيو 2016 ، https://www.alarabiya.net/politics ، تاريخ الزيارة الالكترونية (2021/1/21).

بأنضمام تركيا والهند على المدى البعيد ، وتحقيق الامن هنا يكون مرتبط بتوازن القوة ، فكلما ازدادت قوة ايران كان من الضروري زيادة قوة دول الخليج وتركيا او باكستان مثلا .

ثانيا : المستوى الاقليمي الاوسع .

اختلفت وجهات النظر بخصوص تحديد المحيط الجغرافي الاوسع لما يعرف باقليم الشرق الاوسط ، الذي يضم دولا مجاورة لدول المشرق العربي كأيران وباكستان وافغانستان وتركيا واسرائيل ودول اسيا الوسطى بالاضافة الى دول مجلس التعاون الخليجي ، وهنا ترتبط قضايا الاهتمام بالامن الخليجي بالتوازنات العسكرية في المحيطين الشرق اوسطي والخليجي ، عبر تأسيس نظام للأمن ، يتوخى حالة الردع الجماعي لاي اعتداء خارجي ، ويكاد مثل هذا النموذج ان يكون المفضل لدى اغلب دول مجلس التعاون الخليجي . وما تفضله الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي .

رابعا : الأطار العالمي

ويعتمد على وجود ضمانات للأمن الخليجي تستمد من النظام العالمي الجديد ، او من ضمانات تقدمها الدول الكبرى او العظمى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وهذه الدول لها مبرراتها المصلحية من الضلوع بمثل هذه الترتيبات الدولية والتي تكمن في المحافظة على مصادر النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية الاخرى ، ويضاف لها التحكم بالمنافذ المائية العالمية وطرق مرور البضائع ذات القيمة الاستراتيجية .

وبالرغم من تلك المحددات لمستويات الامن الخليجي ، الا انها لايمكن عزله عن الامن القومي العربي ، كون دول الخليج العربي تعد جزءا اساسيا من هذا النظام بمفهومه الاشمل والاوسع ، وكل ما يحدث في اطار هذا الكيان الاوسع لابد وان يترك أثاره على المحيط الخليجي ، وحقيقة الامر انها تشترك مع بقية الدول العربية في مصادر التهديد ومنها :[22]

- مشاكل في البنية السكانية الداخلية
- النظام القبلي والمذهبي والمناطقي لبعض هذه الدول .
- الفساد الاداري والمالي
- الارهاب وتداعياته الراهنة
- عدم الاستقرار السياسي لبعض الحكومات العربية الجديدة .

[22] عبد الخالق عبد الله ، تأثير التحولات الاقليمية على امن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي ، في كتاب الامن الوطني والاقليمي لدول مجلي التعاون الخليجي العربية : رؤية من الداخل ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، المنامة ، 2012 ، ص73-74.

ومن هنا يمكن القول ان هذه المستويات مجتمعة جعلت امن الخليج العربي يتخذ مجالات اقليمية ودولية ولا يمكن تحديده بالحدود الجغرافية فقط لدول مجلس التعاون الخليجي كونها ليست بمعزل عن كل تلك المؤثرات ، او التي تحدد بواسطة توازنات استراتيجية تفرضها المتغيرات الاقليمية والدولية .

خامسا : التوازنات الاستراتيجية ومستقبل التحالف الخليجي

ان الخلافات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من المعوقات الحقيقية لبناء نظام امن جماعي وترتبط هذه الخلافات بقضايا عديدة لعل في مقدمتها الموقف من الجانب الايراني اذا ما اعتبرنا ان ايران تمثل هاجس الخطر الحقيقي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، وعليه فأن مجمل الترتيبات الامنية تدور حول هذا المحور والذي حتى داخل دول مجلس التعاون نفسها هنالك عدم اتفاق في كيفية التعامل مع هذا الجار الجغرافي المهدد ، وهل يتم الاعتماد لدرء خطره عبر تحالفات داخلية ام خارجية ، وكيف سيكون مستقبل التحالف الخليجي في ضوء مثل هذه الترتيبات الاقليمية الامنية . والتي يتم يوضيحها عبر مشاهد اختلال التوازن الاستراتيجي الاقليمي عبر (الاختلال وتصاعد الفاعلية ، الاختلال وتذبذب الفاعلية).

المشهد الاول / الاختلال وتصاعد الفاعلية

هذا المشهد يذهب باتجاه تقويض النفوذ الايراني عبر الاستمرار بسياسة العقوبات الاقتصادية التي زاد (ترامب) من حدتها واعلن انسحابه ايضا من اتفاق البرنامج النووي بتاريخ 8 ايار 2008 ، وفرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالصناعات الايرانية الثقيلة ، والتعاملات البنكية مع البنوك العالمية ، اعقبها دخول الحزمة الثانية من العقوبات بتاريخ 5 تشرين الثاني 2018 التي شملت قطاع النفط والموانئ والشحن البحري والناقلات الجوية ، وقد وصف وزير الخارجية الامريكي السابق (مايك بومبيو) هذه العقوبات " بأنها أشد العقوبات على الاطلاق تفرض على الجمهورية الاسلامية الايرانية " [23] يرافق هذه العقوبات التلويح بشكل او بأخر بتوجيه ضربة عسكرية خاطفة لايران لتحجيم قوتها والقضاء على تمددها في المنطقة ، وقد تقوم الولايات المتحدة بهذه الخطوة بشكل منفرد او عبر التعاون مع شركائها في المنطقة وفي مقدمتها اسرائيل ، وما عودة انتشار القوات الامريكية مرة اخرى في العراق بعد انسحابها منه ، الا دليل بكون الولايات المتحدة قد تقدم على مثل هذا العمل وتحتاج الى المزيد من

[23] فاطمة الصمادي ، هل تحقق العقوبات على ايران ما يريده ترامب ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 7 تشرين الثاني ، 2018 ، ص6.

القوات لتكون على خط التماس الجغرافي او لتأمين اي عمل جوي نوعي عبر قواعدها الامريكية في العراق . [24]

ولكن قرار الحرب هنا سيؤدي اذا حدث الى اختلال في التوازن الاقليمي للمنطقة ، اذا ما علمنا ان ايران تملك تحالفات (ايدلوجية) مع كل من (العراق ، لبنان ، اليمن) وتحالفات استراتيجية مع كل من (سوريا ، الصين ، روسيا) ، وان اي حرب تكون محتملة لن تكون سوى مصدرا لاستنزاف قوى المنطقة وقد يطول أمدها ، الا ان ذلك قد يؤدي الى تراجع النفوذ الايراني في دعم حركات التمرد والمقاومة في كل من السعودية واليمن والبحرين ولبنان وسيؤدي ذلك الى خلق فراغ كبير ستحاول دول الخليج العربي ملئه عبر التحرك سريعا في العديد من الممرات المائية ، وحتى التحرك بأتجاه الدول التي ستنكفي فيها اذرع ايران الداخلية وتعمد الى ملئ الفراغ بتواجد خليجي مباشر ، ومن كل هذا سترافق حالة الاختلال في التوازن الاقليمي تصاعد لنفوذ دول الخليج العربية خصوصا وانها اليوم تتمتع باتفاقيات وعلاقات مقبولة مع اسرائيل . اضافة الى تعلق الامر بعدو مشترك الا وهو ايران .[25]

المشهد الثاني / الاختلال مع تذبذب الفاعلية

هذا المشهد يستند على استمرار الاوضاع غير المستقرة في الاقليم وفي مقدمتها الحرب في سوريا واليمن(او يوضع لها ترتيبات تكون خارج نطاق السيطرة الخليجية) واستمرار سباق التسلح في منطقة الخليج العربي (صفقات التسلح السعودية والقطرية والاماراتية) قياسا بدول الجوار ايران وتركيا واستمرارها بالتصنيع العسكري وزيادة نفوذها الاقليمي ، ويضاف لها التقدم النوعي العالي المستوى من قبل اسرائيل ، وهذا السباق قد يؤدي الى تفجير الوضع من قبل احد الاطراف اختبارا لقوة وقدرات الاخرين ، وفي ظل هذا المشهد تجد دول الخليج نفسها فاقدة للتاثير وخصوصا في تلك الملفات الحساسة اقليميا ، وقد ينعكس ذلك حتى على مستوى تماسك دول الخليج داخليا ما يؤثر على صيغة التحالف الداخلي لها . [26]

اذا ما علمنا ان ازمة قطر مع السعودية والامارات والبحرين قد اوجدت شرخا عميقا في العلاقات الخليجية –الخليجية ، بل ووقوف البعض منها موقف المحايد (الكويت وسلطنة عمان) وحفاظه على مستوى طيب

[24] مقال (متابعات خبرية) ، ترامب : باقون في العراق لمراقبة ايران ، منشور في صحيفة العرب اللندنية ، العدد (1440) ، 4 شباط ، 2019 ، ص3 .

[25] Omar . H . Rahman , What's behind the relationship between Israel and Arab gulf states , Brookings Doha center , Monday , January 28 , 2019 , p4.

[26] خالد احمد الاورفلي ، الخليج في معادلة القوى الاقليمية الجديدة ، اكاديمية الدراسات العليا ، ليبيا ، طرابلس ، متابعات اقليمية ، العدد (135) ، 2020، ص 49.

من العلاقة مع الجارة الجغرافية ايران (الطرف الاصعب في المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي) . ونستطيع ان نرجح بقاء التذبذب على صعود الفاعلية الخليجية ، وذلك لجملة المقاربات الاقليمية والدولية التي تستبعد امكانية قيام دول الخليج العربي باخذ زمام المبادرة لتفعيل نظام امني جماعي تشرك فيه بعض القوة الاقليمية او احتمال قيامها بدور امني منفرد .

الخاتمة:

ان الاوضاع المحيطة بمنطقة الخليج العربي تحدد علاقة هذا الكيان الخليجي وفقا لمتغيرات البيئة الاقليمية والدولية ، فهي منطقة ذات اهمية استراتيجية ، تشكل مطمعا للعديد من الدول سواء المحيطة بجوارها الجغرافي او تلك التي تبتعد كثير الا في مصالحها ، خصوصا وان عالم اليوم يشهد توازنات اقليمية شرق اوسطية حافظت فيها القوة على مناطق النفوذ والمصالح ، وعلى الرغم من كل تلك الازمات والحروب التي مرت بها دول المنطقة كان الجميع امام خيارات محددة يحتل الخيار الامني موقع السبق فيها ، ولعل دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة هذه الدول التي تواجه فرضيات لتهديدات امنية معقدة ، فهنا ايران التي لا تزال تمثل المصدر الاكبر وامكانية فقدانها لدورها في ضوء ما تحققه من تمدد هنا وهناك يبقى بعيدا نوعا ما ، او تركيا التي وان رضيت ان تلعب دور الموازن لايران ، ولكنها تضع مصلحتها الاقتصادية قبل كل شيء وامكانية الاستفادة من الاموال والاستثمارات الخليجية بالدرجة الاساس من جهة ولديها رؤية وحلول تفاوضية لا تصارعية مع ايران لعمق العلاقات والمصالح المتبادلة فيما بينهما من جهة اخرى ، اضافة الى اسرائيل التي تحاول استغلال اي ازمة داخلية لتزيد من توغلها وتدخلها في اغلب القضايا العربية وحتى الخليجية منها ، خصوصا وان دول الخليج اليوم قد تناخت لتضع اتفاقيات شراكة تجارية مع كيان كان يعد الى فترة بسيطة جسما غريبا لا يمكن تقبله ، بل واصبحت ترغب به ليمارس دور المخلص من المواجهة مع الجارة ايران مصدر التهديد الدائم لعلمها المسبق ان الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لن يبقى حليفا دون مهادنة معلنة مع اسرائيل ، كل هذه المعرقلات جعلت من الامن معضلة ازلية لدول الخليج تضاف لمشاكله الداخلية الخليجية – الخليجية